E/CN.6/2010/CRP.6

Distr.: Limited
10 March 2010
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة الرابعة والخمسون
١-١٢ آذار/مارس ٢٠١٠
البند ٣ (أ) من جدول الأعمال
متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين والوثيقة الختامية الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين ومدى إسهامها في تشكيل منظور جنساني يكفل إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية

المنظورات الإقليمية للتقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين والفجوات المتبقية والتحديات المصادفة في هذا الصدد

موجز من إعداد مدير المناقشة

١ - نظمت لجنة وضع المرأة في جلستها العاشرة، المعقودة في ٤ آذار/مارس ٢٠١٠،حلقة نقاش تفاعلي بشأن "المنظورات الإقليمية للتقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين والفجوات المتبقية والتحديات المصادفة في هذا الصدد". وتولى خوليو بيرالتا، نائب رئيسة للجنة، إدارة المناقشة. وضمت حلقة النقاش بين أعضائها كل من: نويلين

الرجاء إعادة الاستعمال

هيزيـر، الأمينـة التنفيذيـة للجنـة الاقتـصادية والاجتماعيـة لآسـيا والمحيط الهـادئ؛ و

٤ - وسلطت عمليات الاستعراض الإقليمية ونتائجها الضوء على عدد من الأولويات ومجالات التركيز الخاصة بكل منطقة. فعلى سبيل المثال، حددت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا سبعة مجالات ستحظى باهتمام خاص في المستقبل، منها التمكين الاقتصادي للمرأة، والسلام، والأمن والتنمية، والعنف ضد المرأة، والصحة الجنسية والإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتغير المناخ والأمن الغذائي، والتمويل لتحقيق المساواة بين الجنسين. بينما عالجت منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، على وجه التحديد، التمكين الاقتصادي للمرأة مع التركيز على السياسات الاقتصادية المراعية للمرأة في سياق الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، ودور قطاع الشركات في تعزيز المساواة بين الجنسين. وعلى الرغم من إحراز منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تقدما كبيرا في مجال الحد من الفقر، مع انتشال ما يزيد على ٣٥٠ مليون شخص من ربقة الفقر المدقع، فقد ظلت معدلات الفقر بين النساء أعلى منها بين الرجال. وتعاني الدول الجزرية الصغيرة النامية في المنطقة من أوجه ضعف بوجه خاص ومن محدودية القدرات الهيكلية اللازمة للتقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين. ويجب مراعاة المنظورات الجنسانية في عمليات التصدي للتحديات الاقتصادية والمالية والمتعلقة بتغير المناخ. ودعت منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا إلى تعزيز قدرات الآليات الوطنية، وإلى زيادة الموارد المالية والبشرية المخصصة للسياسات والبرامج الرامية إلى كفالة المساواة بين الجنسين، فضلا عن إدماج المرأة في عمليات تسوية النزاعات وبناء السلام. وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تحظى مسائل من قبيل مشاركة المرأة في سوق العمل باهتمام متزايد، كما هو الشأن فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بشبكات الضمان الاجتماعي ونظم الحماية الاجتماعية.

٥ - ولا تزال الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين تؤدي دورا حاسما في تعزيز المساواة بينهما وتمكين المرأة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وفي ضمان رسم سياسات عامة جيدة، وإقامة التحالفات مع الحركات النسائية وتشجيع العمل على سد ثغرات التنفيذ. وتشكل الآليات الوطنية القوية، إلى جانب الحركات الاجتماعية القوية عناصر هامة للتقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين. وفي الوقت نفسه، دلت عمليات الاستعراض في العديد من المناطق على استمرار الثغرات في مجال الدعم السياسي والمؤسسي. وعلى الرغم من وجود بعض الأمثلة الجيدة على التقدم، فإن البيانات والمؤشرات الكافية المصنفة حسب نوع الجنس اللازمة للتمكين من وضع سياسات فعالة وموجهة بشكل أفضل، لا تزال، هي وعمليات الرصد والمساءلة، نادرة. وعلى الرغم من الاعتراف المتزايد الذي تحظي به إمكانية إجراء الميزنة المراعية للمنظور الجنساني، بوصفها أداة هامة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، فإنا

٦ - ويلزم بذل مزيد من الجهود في جميع المناطق للإسراع بإحراز تقدم في مجال مشاركة المرأة في القيادة. وعلى الرغم من أن النساء يشغلن حاليا في بعض البلدان أكثر من ٣٠ في المائة من المقاعد في البرلمانات الوطنية، وأن هناك أمثلة هامة لنساء يتبوأن مناصب رئيسية في السلطتين التنفيذية والقضائية، فلا تزال هناك تفاوتات كبيرة قائمة بين جميع المناطق وداخلها. ولا يزال انخفاض تمثيل المرأة في مناصب اتخاذ القرارات في الحكومة المحلية، وكذلك في القطاع الخاص، يشكل مصدرا للقلق. وقد أدى استخدام نظام الحصص والنقاط المرجعية والجداول الزمنية إلى تحسينات وينبغي استخدام هذه الأدوات على نطاق أوسع.

٧ - وتعد مشاركة المرأة في الاقتصاد مجالا آخر يتطلب إحراز مزيد من التقدم في جميع المناطق. ورغم من أن النساء أصبحن يشكلن في قلة ضئيلة من البلدان نسبة ٥٠ في المائة من القوة العاملة المأجورة، فلا تزال المرأة تشكل الأغلبية في مجال العمل غير الرسمي وغير مدفوع الأجر والعمل المنزلي، وهي أعمال تتسم بظروف عمل سيئة ومحفوفة بالمخاطر وبانعدام المزايا والضمان الاجتماعي. ولا تزال الفجوات بين الجنسين في الأجور سائدة في مختلف القطاعات الاقتصادية وفي مختلف مستويات التعليم. لذلك، يجب اتخاذ خطوات لتعزيز الحماية

شراكات قوية بين هذه المجموعات والآليات الوطنية من أجل المساواة بين الجنسين في جميع المناطق أمرا محوريا في إحداث تغييرات في المجال القانوني وفي مجال السياسات، فضلا عن تحسين حياة النساء بشكل ملموس وعملي. وينبغي القيام بالمزيد من العمل لتعزيز دور وسائط الإعلام.

١٠ - وسيؤثر عدد من المسائل المستجدة على التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وستتطلب هذه المسائل مزيدا من الاهتمام على الصعيد الإقليمي. ومن هذه المسائل مسألة الهجرة وزيادة حركة الأشخاص عبر الحدود الوطنية والمناطق، ولا سيما في منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبصفة عامة